



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



مستوى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية "دراسة ميدانية"

The level of legal awareness among students of A'SHARQIYAH UNIVERSITY "Empirical Study"

نزار حمدي قشطر¹، مصطفى الحبسي²
¹ جامعة الشرقية، مسقط، سلطنة عمان
² جامعة الشرقية، مسقط، سلطنة عمان

Key words:

Legal awareness,
university students,
legal culture,
legal upbringing.

Abstract

All segments of society need legal awareness of their rights and duties, which requires attention to spreading legal culture among all segments of society the Most important segment is the category of university students. Therefore, the importance of our research appeared in the work of a field study showing the extent of legal awareness among the students of A'SHARQIYAH UNIVERSITY, especially with regard to the penalties that could be imposed on them within the university environment, in order to identify the reasons for developing students' awareness and help identify the reasons for their lack of awareness of rights and duties that belong to them. In the research, we have relied on the descriptive analytical approach to self the research problematic that revolves around the extent of legal awareness among students of A'SHARQIYAH UNIVERSITY. Where we reached an important conclusion that the average legal awareness of A'SHARQIYAH UNIVERSITY students (research sample) of university laws and regulations, especially violations and disciplinary sanctions, ranges between medium and high. At the end we recommended the necessity of preparing legal curricula to raise legal awareness among students, upon which the Faculty of Law at the university is based.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022-11-09

القبول: 2023-01-19

الكلمات المفتاحية:

الوعي القانوني،
طلاب الجامعة،
الثقافة القانونية،
التنشئة القانونية.

يحتاج جميع فئات المجتمع إلى الوعي القانوني بحقوقهم وواجباتهم، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بنشر الثقافة القانونية لدى جميع فئات المجتمع، ومن أهمها فئة طلاب الجامعات، لذلك ظهرت أهمية البحث لدينا في عمل دراسة ميدانية تبين مدى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية خصوصاً فيما يتعلق بالجزاءات التي من الممكن أن تفرض عليهم داخل البيئة الجامعية، وذلك من أجل الوقوف على أسباب تنمية وعي الطلاب والمساعدة على تحديد أسباب قلة وعي الطلبة بالحقوق والواجبات التي تخصهم، وقد اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية البحث التي تتمحور حول مدى مستوى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية، حيث توصلنا إلى نتيجة مهمة مفادها أنه يتراوح متوسط الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية (عينة البحث) بالقوانين واللوائح الجامعية وخاصة المخالفات والجزاءات التأديبية بين المتوسط والمرتفع، كما أوصينا بضرورة إعداد مناهج قانونية تقوم بمهمة زيادة الوعي القانوني لدى الطلاب، تقوم عليها كلية الحقوق في الجامعة.

1. مقدمة

الجامعية القائمة على إدارة شؤونهم. وتعد معرفة الطلاب بهذه التنظيمات التي جرى تسميتها في بعض الجامعات بدليل الطالب، أو وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي؛ أمراً غاية في الأهمية لهدف معرفتهم للحقوق والواجبات من أجل تأديتها بالشكل المفروض عليه، كما أنه يجب عليه إدراك ضرورة وعيه بها، لأن مخالفتها قد تؤدي به إلى عقوبات تأديبية تفرضها عليه الجامعة قد تصل إلى حرمانه من الدراسة في الجامعة.

وتعد الثقافة القانونية ووعي الطالب بما له وما عليه "نقطة تحول وعامل نمو وإطار حياة، ذلك أن أهمية الجامعات تنبع من مسؤولياتها عن إعداد وتأهيل الشباب الجامعي المترن والمتكامل الشخصية للقيام بالواجب العلمي والعملية تجاه الأمة والمجتمع" (إمام، 2018).

الإطار النظري والدراسات السابقة

سنركز في الجانب الموضوعي لهذه الدراسة على الوعي القانوني ومستوياته، وأهمية الوعي القانوني بشكل عام، وأهمية الوعي القانوني للطلاب الجامعيين ووسائل تحقيقه:

الوعي القانوني ومستوياته

لكي يكون القانون فعالاً في الحفاظ على المجتمع لابد من توافر وعي قانوني وقدر مناسب من الثقافة القانونية لدى أفراد هذا المجتمع، فالوعي القانوني والثقافة القانونية تكسب الأفراد إدراكاً وتقديراً لأهمية القانون والنظام في المجتمع وتساعدهم على إدراك حقوقهم والتعرف على مسؤولياتهم. (إمام، 2018)

ويفهم من المصطلح المركب (الوعي-القانوني) بأنه مجموعة العمليات العقلية الإدراكية التي تحلل النصوص القانونية لغاية فهمها وفهم المدلولات التي ترمي إليها ومحاولة ربط الواقع المعاش اجتماعياً مع ما يناسبه من نصوص لتطبيقها عليه لغاية التنظيم والمحافظة على المجتمع.

والوعي بشكل عام "هو ما خبره سواء عن ذاتنا أو داخلنا أو عن العالم الخارجي" (بلاكمول، 2019)

ويعبر عن الوعي القانون بأنه: "ما لدى الأفراد من معارف قانونية على المستوى الشخصي، والمجتمعي" ويعرف بأنه: "عملية حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوع أو عدة موضوعات وثيقة الصلة بالنظم السائدة في مجتمع ما، أو عدة مجتمعات والقواعد والنصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في هذا المجتمع أو تلك المجتمعات من وجوه متعددة" (صعابنة، 2016)

والوعي لدى العلماء ينقسم إلى مستويين مستوى الوعي الذاتي ومستوى الوعي الموضوعي.

ويقصد بمستوى الوعي الذاتي هو ما يحسه الفرد بداخله من أحاسيس ومشاعر اتجاه الأشياء والموضوعات من حوله، ويمكن

تختلف الكيانات الاجتماعية في أشكالها، ويعيش الفرد دائماً ضمن كينونة المجتمع، فالفرد يعيش منذ ولادته في حضن الأسرة وتستمر حياته الاجتماعية هذه مع مختلف الكيانات الأخرى كالمدارس والجامعات وباقي مؤسسات المجتمع. وتتعدد مصالح الأفراد فيما بينهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود اختلاف وتضارب في المصالح. ووجود هذه التضاربات يقتضي وجود قواعد قانونية تنظم حياتهم وتمنع نشوء التنازع، أو تضع لهم حلولاً عند قيامه. ولكي تكون هذه التنظيمات القانونية ذات فاعلية في المجتمع لابد من فهمها وإدراكها واستدخالها ضمن ثقافة المجتمع، وهذا ما يسمى بالوعي القانوني. ولقد أكد علماء الاجتماع والتربويين والقانونيين، على ضرورة تضمين هذه القواعد ضمن مناهج التعليم في مختلف مراحل الإنسان الحياتية والدراسية أي منذ ولادته حتى مماته.

ولما كانت المجتمعات منذ القدم تسعى "لبناء أجيال قادرة على مواجهة التحديات ومقاومات المشكلات والتكيف لكل متطلبات النمو والتطور وأدركت أثناء ذلك ضرورة بناء ثقافة الأفراد كأحد متطلبات الحفاظ على بقائها وقدراتها" (الحرون، 2013) فإنها عملت على التركيز على خلق مكون ثقافي في مختلف المجالات التي تخص المجتمع. وبما أن القانون أحد أهم الموضوعات المؤثرة في جعل المجتمع في ديمومة واستمرار بما يمتلكه من قوة الإلزام على جميع مكونات المجتمع ومؤسساته، فكان لابد من جعل الثقافة القانونية من ضمن مكونات كينونة الإنسان وذاتيته، فمهما كان المجتمع بما يمتلكه من مؤسسات وسلطة في فرض القانون، لابد أن يكون للفرد فيه اتجاه نحو القانون في فكره وذاته. ولا يتأتى ذلك إلا بوجود تربية قانونية داخل المجتمع.

وتعد التربية القانونية أحد أهم الوسائل وأنجحها في تثقيف المجتمع وخلق وعي قانوني بين أفراد، "وذلك من خلال تزويدهم بالمعارف والمفاهيم والاتجاهات والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين والتشريعات واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع" (بودي، 2011)

وتختلف المؤسسات التي تُعنى بمهمة التربية القانونية، وتعد الجامعات أحد أهم المؤسسات التي تقوم بهذا الدور. ولما كانت التربية هدفها خلق وعي قانوني فإنها تتطلب وجود تعليمًا قانونيًا خاصًا.

كما أن الطالب الجامعي في المجتمع الجامعي مرتبط بعدة تنظيمات تقوم سلوكه داخل الحرم الجامعي، ولا تخلو مؤسسة جامعية من وجود تنظيم داخلي يخص سلوك الطلاب داخل الجامعة، وينظم حقوقهم وواجباتهم ويضع لهم حدود ممارستهم لحياتهم سواء مع غيرهم من الطلاب أو مع الهيئة الأكاديمية القائمة على تعليمهم، أو مع الإدارة

ومكون سلوكي يتضمن قيامه بالإعمال القانونية بقبولها وأدائها.

أهمية الوعي القانوني

تتمثل أهمية الوعي القانوني بشكل عام في أن القانون مرتبط بالمجتمع علاقة تلازم وإزائية فلا مجتمع بلا قانون ولا قانون بلا مجتمع. ولما كان القانون هو الأداة التي يتم تنظيم المجتمع من خلالها كان لابد على أفراد أن يعوا هذا التنظيم وذلك من أجل غاية خلق مجتمع منظم لا تتضارب فيه مصالح الأفراد، مما يؤدي إلى ديمومة المجتمع واستقراره.

"وينظر إلى سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية على أنه من أبرز مقومات الاندماج في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، التي يمكن أن تحقق للجماعات المختلفة شعوراً بالأمن والاستقرار" (الطويل، 2012)

ويفسر الدكتور احسان محمد الحسن أهمية الوعي القانوني بداية من العلاقة المتفاعلة بين القانون والمجتمع، ومن ثم أسباب طاعة الناس للقانون وخضوعهم، وبالتركيز على المصادر الاجتماعية التي يستقي القانون منها تنظيماته، ودور العوامل الاجتماعية في قوة القانون وفاعليته. فهناك علاقة تفاعلية حسب (د. احسان) بين المجتمع والقانون، من حيث إن القانون أداة تستخدم في حل النزاعات، كما أنه ميزان يحقق التعادل بين الحقوق والواجبات بين الأفراد، والمجتمع في الجانب الآخر هو الذي يعين الجهة التي تصدر القوانين والتشريعات فضلاً عن أنه يؤسس الهيئات والمنظمات القضائية والقانونية التي تعمل من أجل تنفيذ القانون ونفاذه.

ويطبع الناس القانون لأن العمل بموجب القانون يجعل الفرد يشعر بأن عمله عمل صحيح ومشروع، كما أنه يتمتع بدرجة عالية من الصدق والصواب، لأن أوامره تتطابق مع يمليه العقل والمنطق، والعكس صحيح فيما يخص العمل على خلاف القانون فإنه لا يتفق والمنطق والعقل. وغاية المجتمع وهدفه في تنظيم المجتمع ونشر الأمن والسلام والطمأنينة في ربوعه سبب رئيسي لطاعة الناس له، كما أن عمومية قواعده وتجريدها فإن طاعتها واجبه فهي لا تخاطب أقلية أو فئة من الناس، إنما عامة ومجردة.

كما أن القانون يستقي كثير من تنظيماته من الدين الذي يدين به المجتمع، ومن عاداته وتقاليده وقواعده الاجتماعية. (الحين، 2008)

ولما كان ما ذكرنا أعلاه فإن معرفة كل المعارف أعلاه ووعي العلاقة بين القانون والمجتمع مفاده في الآتي:

- 1- خلق مجتمع منظم ذو عقلية قانونية ينظمون شؤونهم وفق ما تملي عليهم القواعد القانونية، مما يعني وجود حل لكل النزاعات التي قد تنشأ.
- 2- معرفة القانون يقي الأفراد في المجتمع من ارتكاب الجرائم،

أن يكون ذلك في القوانين من خلال الاتجاهات الإيجابية التي يحس بها الفرد من خلال حبه لاكتساب المعرفة القانونية ومعرفته لحقوقه وواجباته وحرصه الدائم على عدم مخالفة القانون، والميول إلى طاعة أوامره واجتناب نواهيها، من خلال الفعل الإيجابي، والفعل السلبي (الامتناع).

أما المستوى الموضوعي للوعي يكون "عندما ننظر إلى العالم من وجهة نظر العلم الرصدي والتجريبي" (صعابنة، 201) ويكون الوعي الموضوعي في القانون من خلال دراسة النصوص القانونية برصدها وتجربتها ومعرفة مدى أثرها المادي على أرض الواقع وذلك من خلال اكتساب المعرفة والآلية.

ويكون المستوى الذاتي للوعي أولاً، ومن ثم يتم تغذيته بالمستوى الموضوعي من خلال الاتجاه للمعرفة ومعرفة القوانين وإدراك مدلولاته عن حقوقه وواجباته وغيرها من التنظيمات الأخرى على مستوى الفرد والمجتمع، أو على مستوى الفرد والدولة.

فالعلم بالثقافة القانونية يكون بتوافر شقين، وهما ثقافة العلم بمبادئ القانون، وثقافة احترام القانون؛ لأن العلم بمبادئ القانون مع عدم الالتزام به لن يحقق الأهداف المرجوة من وجود الثقافة القانونية في المجتمع. (بودي، 2018)

وتجد الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة وجود اتجاه نفسي نحو ما هو قانوني. ويتقاطع الاتجاه النفسي مع مستوى الوعي الذاتي في أن كلاهما مرتبط بالعنصر الوجداني في الإنسان غير أنه يمكن تصور عدم وجود وعي ذاتي مع الوعي الموضوعي في بعض الأحيان، ونشير هنا إلى الدراسة التي عملها الفيلسوف الأسترالي التحليلي (فرانك جاكسون) والتي تدور حول امرأة تدعى (ماري)، وهي عالمة أعصاب والمخ، ومن أكبر المتخصصين في إحصاء الألوان، ولكنها كانت تعاني من عمى الألوان! فهي تعرف المعلومات الفيزيائية المطلوبة لإدراك الألوان، ولكنها رغم ذلك ليس لديها أية خبرة ذاتية بها! (بلا كمور، 2019)

أما الاتجاه النفسي فهو يتكون من مكون معرفي، والذي يشير إلى أفكار ومعتقدات الشخص عن موضوع الاتجاه. ومكون سلوكي؛ الذي يشير إلى ميل الشخص واستعداده للاستجابة نحو موضوع الاتجاه، أي نواياه أو مقاصده السلوكية، أو ما يقرر الفرد أنه سوف يفعله، أو يقوم به نحو موضوع الاتجاه. ويعرف الاتجاه النفسي: "تكوين فرضي، يشير إلى توجه ثابت أو تنظيم مستقر، إلى حد ما، لمشاعر الفرد، ومعارفه، واستعداده للقيام بأعمال معينة، نحو أي موضوع من موضوعات التفكير، عيانية كانت أو مجردة، ويتمثل في درجات من القبول والرفض لهذا الموضوع، يمكن التعبير عنها لفظياً أو أدائياً" (عطوه، 1999)

وإضافة إلى الوعي القانوني يحتاج الفرد إلى اتجاه نفسي نحو ما هو قانوني وذلك بالمكون المعرفي والذي يشترط أن يعد في مراحل التنشئة بتنمية معتقدات الإيجابية نحو القانون،

والسلوكيات التي تنحرف عن السر العام للمجتمع.

3- معرفة الأفراد لحقوقهم وواجباتهم مما يتيح لهم ممارسة حريتهم بالشكل السليم، دون حرمان، ودون تعدي على حقوق الآخرين.

4- "يرسخ الوعي بالقانون النظام في المجتمع، ويعزز المشاركة المجتمعية، ويجسد حسن الإدارة والشفافية، ويقوم السلوكيات المنحرفة، مما يساعد في جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال ودفع عجلة الإنتاج، وتهيئة الظروف المساندة لجهود التنمية ومن ثم بناء مجتمع متقدم ينعم أفرادها بالرفاهية." (إمام، 2018)

أهمية الوعي القانوني للطلاب الجامعيين ووسائل تحقيقه

"إن افتراض التزام الطلاب بواجباتهم الجامعية دون وجود نظام لضبط تصرفاتهم افتراض غير واقعي يشوبه القصور" (بلاك مور، 2019)

ولما كان القانون هو العصب الأساسي لتسيير كل المجتمعات، وحيث أنه لا توجد مؤسسة ولا منظمة يتفاعل فيه الأفراد إلا وكان القانون هو الشبكة الآمنة التي يتواصلون فيما بينهم من خلاله، ولما كانت الحياة الجامعية مرحلة مهمة وتحويلية بالنسبة للطلاب؛ كان حتماً على القائمين على شؤونها تنظيم الطلاب، وعلاقتهم ببعضهم، وبالجامعة، وإدارتها.

وتنظم الجامعات هذه العلاقات عن طريق تشريع قانوني عبارة عن وثيقة تتضمن الكثير من المواضيع التي تتعلق بحقوق الطلاب وواجباتهم، كما تتضمن هذه الوثيقة على الأفعال التي تعد مخالفة لنظام الجامعة، وتفرض على مرتكبيها مجموعة من العقوبات تسمى بالعقوبات التأديبية.

ومعرفة الطلاب بهذه التنظيمات يسمح لهم بالعيش داخل الجامعة حياة مستقرة وآمنة، يعرفون من خلالها كيفية التعامل مع بعضهم البعض، ومع الهيئة التدريسية القائمة على تدريسهم، كما تقوم سلوكهم الداخلي بما يتناسب مع الغاية التي نشأ من أجلها التنظيم الداخلي للجامعة. والمعرفة بهذه التشريعات وإدراكها وفهمها وحفظها يؤثر بشكل إيجابي على الطلاب من حيث استقرارهم النفسي وأدائهم الأكاديمي وتحصيلهم العلمي، مما سيجعلهم أعضاء واعين في الجامعة، وفي المجتمع بالثقافة القانونية، كما أن وجود الطالب غير الواعي بحقوقه وواجباته يشكل عبئة في نجاح الأنظمة التعليمية، إذ أن الدور المحوري الذي يقوم به الطالب بعد تخرجه سيكون بلا شك أداة هدم، ويظهر هذا بشكل جلي في بعض التخصصات كالتربية، فالطالب المعلم في حالة فقدانه للوعي القانوني يصبح غير قادر على تحقيق أهداف التربية في تكوين أفراد صالحين مستقبلاً (عيسان، 2014)، وكذا الحال في باقي التخصصات فغياب الثقافة القانونية كعنصر للوعي الكلي الذي يمتلكه يشكل خللاً كبيراً في تكوينه الذاتي، وبالتالي ينعكس ذلك في سلوكه بكل تأكيد.

وخلاصة القول في هذا أن الوعي القانوني، واستدخال الثقافة القانونية في المكون المعرفي والسلوكي والوجداني لدى طلاب الجامعة، إنما يمثل صمام الأمان لاستتباب الاستقرار النفسي، ودافع ومحفز لوجود السلوك السوي، مما يؤدي إلى ضمان وجود تحصيل دراسي وأكاديمي جيد لدى الطلاب.

وسائل تحقيق الوعي القانوني في الجامعة

قبل التطرق للوسائل التي من خلالها نستطيع تحقيق الوعي القانوني يجب أن نشير أنه هناك خطوات يوردها الباحثون في حالة الرغبة في نشر الوعي بفكرة أو قانون ما وهي:

1- خلق فكرة محل الوعي.

2- استدخال الفكرة في ثقافة المجتمع أو الفئة المستهدفة.

3- تثبيت الفكرة وتحويلها إلى قيمة ثم إلى سلوك. (عيسان، 2014)

4- ونضيف أنه لابد من خلق اتجاه نفسي نحو الفكرة.

وبناء على ما ذكرناه أعلاه فإن لتحقيق الوعي القانوني في الجامعة لابد من وجود فكرة القانون، والقانون هو فكرة موجودة، فنحن في هذه الحالة نشير إلى ما هو كائن. ويتم إدخال فكرة القانون في المجتمع من خلال توفير المصادر التي يستمد منها الأفراد الثقافة القانونية، ومنها التربية والمناهج الدراسية والأكاديمية، وغيرها، ومن خلال تفاعل المجتمع مع ما هو قانوني تثبت فكرة القانون وتتحول إلى قيمة مجتمعية، ينتج عنها انعكاسات في سلوك الناس في المجتمع.

ويستمد الطالب الجامعي في جامعة الشرقية الوعي القانوني من خلال عدة مصادر:

أولاً: إدارة الجامعة

"فهي مصدر أساسي وجوهري في بناء المعارف والمهارات والقيم ذات العلاقة بتكوين شخصية طلبتها وزيادة وعيهم، وذلك من خلال تدريسهم الأنظمة الحاكمة لحياتهم الجامعية كجزء من تعليمهم ومنهجهم الجامعي، وعقد أنشطة منهجية متنوعة كعقد محاضرات، وندوات، ومؤتمرات." (صعابنة، 2016)

ثانياً: المعلم الجامعي

ويعد المعلم المصدر الأكثر أهمية بالنسبة للطالب الجامعي في جامعة الشرقية، في بناء الوعي القانوني بالنظم الجامعية، فهو الذي يصدر للطالب المعارف القانونية من خلال تنبيههم بالمخالفات التي تستوجب العقوبات التأديبية، كما يلعب دوراً في ضبط المخالفات وإجراء العقوبات التأديبية على المخالف.

ثالثاً: مكتبة الجامعة

تحتوي المكتبة في جامعة الشرقية على أكثر من (15000) مرجع (الطالب، 2021)، فضلاً عن المراجع الإلكترونية

المختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية. 5- لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0.5) بين متوسطي طلبة الجامعة الحاصلين على معدلات تراكمية مختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية. 6- لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0.5) بين متوسطي الجامعة المنتسبين إلى (إباء - أمهات) من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية.

ومن أجل إثبات أو نفي الفرضيات أعلاه قام الباحثان بعمل استبانة كأداة اختبار لمستوى الوعي القانوني لدى طلبة جامعة الملك فيصل، وكانت عينة الدراسة مكونة من (968) طالب، وطالبة من جميع كليات الجامعة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1- ضعف مستوى طلبة عينة البحث بصفة عامة في معرفتهم بالثقافة القانونية التي تتعلق بمعرفتهم باللوائح والقوانين الجامعية. 2- توجد فروق دالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في اختبار الثقافة القانونية لصالح الطالبات. 3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة عينة البحث المقدين في السنوات الدراسية المختلفة في مستوى التعرف على القوانين الجامعية.

- دراسة (د. منى الحرون 2013) بعنوان الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إلمام طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، وذلك من أجل وضع مقترح لكيفية نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بعمل استبانة لقياس مستوى الثقافة القانونية على (505) طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: 1- ضعف الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. 2- هناك فروق دالة إحصائية لصالح الذكور، وطلاب الكليات العلمية، والمشاركين في الأنشطة الطلابية والمشاركين سياسياً. 3- لا توجد فروق دالة إحصائية وفق متغير الفرقة والإقامة.

- دراسة (عادل فتيني، وعبد الرحمن محمد 2020) بعنوان (الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية ومستوى الالتزام والرضا بالقوانين لدى طلبة كليات التربية جامعة الحديدة) "دراسة تطبيقية على طلاب كلية التربية زبيد" وهدفت الدراسة إلى كشف مستوى الوعي القانوني لدى طلبة كلية التربية باللوائح الجامعية، ومدى رضاهم بها. وقد تم وضع الفرضيات التالية: 1- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية من حيث القسم. 2- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية من حيث الجنس. ومن أجل إثبات أو نفي هذه الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأجرى الباحث أداة اختبار متمثلة في نشر استبانة على عينة بحث

الكثيرة جداً، فيستطيع الطالب تثقيف نفسه بالاطلاع على المراجع الخاصة بالوعي القانوني.

رابعاً: كلية الحقوق بالجامعة

ويتمثل دورها من صلب اختصاص الكلية بالقانون، فهي أساس بناء الوعي القانوني، وتنميته.

خامساً: مركز الإرشاد الطلابي

يسعى قسم الإرشاد الطلابي إلى دعم الطلاب نفسياً واجتماعياً، لمساعدة الطالب على تحقيق الاستقرار والتوافق في البيئة الجامعية، والوصول إلى الرضى الذاتي والاستقلال. (الطالب، 2021)

سادساً: المجلس الاستشاري الطلابي

يعتبر حلقة الوصل ما بين الجامعة كإدارة والطلاب، ويهتم المجلس بتحسين وتطوير العملية التعليمية، والبحثية، وتنمية الوعي الذي يجعل الطالب مواطناً واعياً، يمارس دوره الإنساني والاجتماعي، كما ينمي القيم الروحية والأخلاقية، والاعتزاز بالوطن وفكره وتراثه وقيمه.

وعلاوة على هذه المصادر التي من خلالها يستمد الطالب من خلالها المعرفة القانونية يمكن أن يتحقق الوعي القانوني من خلال التالي:

- 1- وضع مناهج قانونية خاصة بالتربية القانونية في الجامعة.
- 2- الاهتمام بالمعلمين الجامعيين بوضع برامج تدريبية لهم، بحيث يتسنى لهم لاحقاً نشر الثقافة القانونية لدى طلابهم.
- 3- إعداد برامج أو ورش في كل كلية حسب الاختصاص، بتوعية الطلاب حسب اختصاصاتهم، ونوع كل كلية بما يتناسب مع أنظمتها وخصوصيتها.
- 4- تفعيل دور الإعلام الجامعي، المسموع، والمقروء والمرئي لنشر الوعي القانوني لدى الطلاب.

الدراسات السابقة

- دراسة (زكي بودي، وأمير القرشي، 2011) بعنوان (مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل "دراسة ميدانية" حيث عمل الباحثان على قياس الوعي القانوني لدى طلبة جامعة الملك فيصل لبعض القوانين واللوائح الدراسية الجامعية. وتم وضع عدة فرضيات في هذه الدراسة تتمثل في التالي: 1- ضعف مستوى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالقوانين واللوائح الجامعية. 2- لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0.5) بين متوسطي الطلاب والطالبات في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية. 3- لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0.5) بين متوسطي طلبة الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية. 4- لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0.5) بين متوسطي طلبة الجامعة المقيدون عبر السنوات الدراسية

فإن هذه الدراسة اهتمت بدراسة مدى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية في سلطنة عمان. وذلك بهدف قياس مدى وعي طلاب جامعة الشرقية بدليل الطالب الذي يتضمن مجموعة من التنظيمات التي تخص الطالب كتنظيمات القبول والتسجيل، وتنظيمات دفع الرسوم، والغياب والحضور... وغيرها من التنظيمات. ومن خلال مقابلة أجريناها مع الفاضل الدكتور خليل البوسعيدي، أستاذ مساعد في القانون، ويشغل منصب رئيس لجنة المخالفات في جامعة الشرقية استطعنا أن نصل بعض من واقع الوعي القانوني نسرده كالتالي:

- 1- المخالفات المتكررة دائماً هي المخالفات السلوكية المتعلقة بعلاقات الطلاب مع بعضهم البعض، وتأتي في المرتبة الثانية المخالفات المتعلقة بأنظمة وقوانين الجامعة.
- 2- الطلاب عند وقوعهم في المخالفة يدركون ذلك، ولو لم يكونوا مطلعين بصورة خاصة على أنظمة وقوانين الجامعة... وتكون مبرراتهم المعتادة أن ذلك طيش شباب، ويتذرعوا أيضاً بعدم معرفتهم بالنظم المتبعة.
- 3- الطالبات أكثر ارتكاباً للمخالفات.
- 4- لا تعتبر المخالفات التي يقع فيها الطلاب كثيرة.

- 5- أغلب المخالفات تكون من طلاب السنة الأولى، ويرجع ذلك إلى أنهم جدد على المجتمع الجامعي، وكذلك عدم معرفتهم التامة بالأنظمة. (البوسعيدي، 2022)
- بالتالي وبناء على ما ذكرناه أعلاه؛ وبناء على المقابلة وجدنا أن الإشكالية يمكن التعبير عنها كالتالي:

- 1- مدى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية بالجزاءات التي يمكن أن تفرض عليهم نتيجة مخالفاتهم؟
- ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:
- أ- هل توجد فروق بين نوع الطلبة (الطلاب- الطالبات) في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية بشكل خاص؟

- ب- ما طبيعة الفروقات في متغير سنوات الدراسة بين طلاب جامعة الشرقية في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية بشكل خاص؟

- ج- هل توجد فروق بين طلاب الكليات في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية بشكل خاص؟

فروض الدراسة

- 1- هناك مستوى متوسط في إلمام طلبة جامعة الشرقية بالقوانين واللوائح الجامعية وخاصة المخالفات، والجزاءات التأديبية.
- 2- يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي الطلاب والطالبات

عدها (439) طالب وطالبة من كليات التربية من الأقسام العلمية والأدبية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: 1- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لصالح الموافقين على جميع فقرات الالتزام والرضى بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية. 2- عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مقياس مستوى الوعي القانوني لدى طلبة كلية التربية بجامعة الحديدة تعزى لمتغير الجنس. 3- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي القانوني لدى طلاب كلية التربية تعزى لمتغير القسم.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص الآتي:

- 1- ركزت بعض الدراسات على مستوى وعي طلاب جامعة الملك فيصل بالقوانين واللوائح الجامعية.
- 2- ركزت أخرى على دراسة وعي طلاب جامعة الحديدة بالحقوق والنظم التأديبية.
- 3- ركزت دراسات أخرى على طلاب جامعات مدينة السادات والإسكندرية والمنوفية ومدى وعيهم بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية.
- 4- قامت دراسة بوضع مقترحات لمقررات لتنمية الثقافة القانونية.
- 5- اتفقت الدراسات على وجود فروق في الوعي من حيث المتغيرات الإحصائية التي شملتها الدراسات.
- 6- تم استخدام أداة الاستبانة في جميع الدراسات.
- 7- تختلف الدراسة التي أجريناها عن باقي الدراسات من حيث إنها تقتصر على طلاب جامعة الشرقية بسلطنة عمان، وبطبيعة الحال يختلف المجتمع العماني عن المجتمع السعودي، والمجتمع الجزائري، والمجتمع المصري وغيرها من المجتمعات.

مشكلة الدراسة، وأهدافها، وفرضياتها

تعد الثقافة القانونية أحد أهم الأدوات التي تلعب دوراً في تنظيم المجتمع وحماية الأفراد علاوة على خلق الشخصية المتوائمة مع معطيات المجتمع وعاداته وتقاليده. ولقد نشأت توجهات عالمية وعربية نحو تنمية المجالات القانونية وذلك بخلق مراكز ومعاهد متخصص لنشر الوعي القانوني.

ومن منطلق مسلمة أن التربية القانونية مهمة، وضرورة التركيز عليها في المناهج الدراسية؛ نجد أنها لم تحظ بالقدر المناسب من الاهتمام في الوطن العربي بشكل عام، وفي سلطنة عمان بشكل خاص. ولقد أوصت الكثير من الدراسات والبحوث على تضمين الثقافة القانونية ضمن المناهج التربوية والأكاديمية، وتوعية الطلاب بالحقوق والواجبات التي لهم وعليهم. ونظراً لما تتمتع به المرحلة الجامعية من أهمية لأنها تؤهل الطالب على التعامل مع المجتمع علمياً وعملياً

القوانين واللوائح الجامعية الخاصة بالرسوم والدفع، ونظام الامتحانات، والانضباط الطلابي والعقوبات التأديبية.

إجراءات الدراسة

عينت الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية حجمها (177) طالب وطالبة من جامعة الشرقية، وتم مراعاة متغيري النوع وعدد السنوات ونوع التخصص. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وفي سبيل الإجابة على أسئلتها تم إعداد استبانة لقياس مدى وعي طلاب جامعة الشرقية بالقانون واللوائح الداخلية التي تنظم وجودهم في الجامعة.

إجراءات الدراسة

في هذه الدراسة اتبعنا الإجراءات التالية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة في نفس هذا الموضوع، وذلك من أجل الاستفادة منها في الإطار النظري، والاستفادة منها في إعداد أداة البحث.
- حصر أبرز القوانين واللوائح التي تتعلق بالطلاب في جامعة الشرقية.
- بناء اختبار يتضمن أبرز القوانين واللوائح التي تتعلق بجامعة الشرقية.
- التأكد من صدق وثبات الاختبار.
- تطبيق الاختبار ونشره بين طلاب جامعة الشرقية.
- التحقق من فروض البحث.
- معالجة النتائج، وتفسيرها، وضع التوصيات.

مصطلحات الدراسة

الوعي القانوني

يعرفه العويسي: بأنه جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك". ويعرف أيضاً بأنه: "القوانين والتشريعات التي تحدد العلاقة بين الفرد وبين الآخرين، بالتالي فإنه يعرف حقوقه وواجباته معاً" (عيسان، 2014) ويعرفه آخرون: "حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوع أو عدة موضوعات وثيقة الصلة بالنظم السائدة في مجتمع ما أو عدة مجتمعات، والقواعد والنصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع" ويورد آخر بأنه: "جملة المعارف التي تشتمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية والتي يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع، بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها؛ وذلك في إطار فلسفة المجتمع وأهدافه" (بودي، 2011)

ويعرفه الدكتور مصطفى الفاضلي: "هو الشكل الطبيعي والمعتاد الذي يتناول من خلاله الناس القانون متمثلاً في

بالقوانين واللوائح الجامعية وخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، لصالح الطلاب.

3- يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي طلبة الجامعة المقيد من خلال السنوات الدراسية المختلفة في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية لصالح الطلاب في السنوات المتقدمة.

4- لا يوجد فرق دال إحصائياً بين طلاب الكليات (العلمية/ الإنسانية) في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات التأديبية بشكل خاص.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية بشكل خاص، وذلك من أجل الوقوف على أسباب تنمية وعي الطلاب والمساعدة على تحديد أسباب قلة وعي الطلبة بالحقوق والواجبات التي تخصهم، ومن ثم اقتراح حلول تساعد على زيادة الوعي القانوني للطلاب كإعداد مناهج تقوم بهذه المهمة أو إنشاء مركز يساعد على تنمية ثقافتهم القانونية، من خلال الورش والدورات.

أهمية الدراسة، ومحدداتها

على حسب اطلعنا المتواضع لا توجد دراسة تخص قياس وعي الطلاب في جامعة الشرقية، ولما كانت التربية القانونية مهمة جداً لطلاب الجامعات لمحورية هذه المرحلة وأهميتها، واختلافها عن باقي المراحل؛ ستساعد هذه الدراسة وتسهم في الآتي:

1- ستكشف الدراسة مدى وعي الطلاب في جامعة الشرقية ببعض القوانين واللوائح التنظيمية الموجودة في دليل الطالب (2020-2021) ومدى وعيهم بالمخالفات والجزاءات التأديبية الواردة فيه.

2- ستكون الدراسة قياس ومؤشر لدى المسؤولين في جامعة الشرقية إلى الاهتمام بالجانب الثقالي القانوني في الجامعة بإنشاء مناهج تساعد على معرفة الحقوق والواجبات؛ إضافة إلى تحفيزهم إلى الاتجاه نحو هذه القوانين واللوائح لحماية حقوقهم.

3- كما ستساهم هذه الدراسة إلى الدفع بالباحثين لإجراء دراسات أخرى ووضع اقتراحات لمناهج قانونية لطلاب الجامعات في سلطنة عمان والاهتمام بمناقشة دليل الطالب مع إمكانية وضع اقتراحات لتطويره.

ستقتصر حدود الدراسة على:

- عينة طلاب من جامعة الشرقية.
- سيقصر تقييم الوعي القانوني لدى طلاب جامعة ببعض

معالجة تقديرات التدرج المستخدم في الاستبانة:

تمت معالجة التدرج المستخدم في الاستبانة وإدخال الدرجات في البرنامج الإحصائي حسب التوزيع الآتي لكل تقدير:

جدول (2)

فئات تقدير استجابة الطلبة على الاستبانة وتقدير كل فئة

فئة التقدير (المتوسط الحسابي)	التقدير	مستوى الوعي
5.00-4.21	أوافق بشدة	مرتفع
4.20-3.41	أوافق	
3.40-2.61	محايد	متوسط
2.60-1.81	لا أوافق	
1.80-1.00	لا أوافق بشدة	منخفض

نتائج الدراسة ومناقشتها:

سيتم استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها وفق تسلسل أسئلتها:

القسم الثاني من الاستبانة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول من الدراسة ومناقشتها: ينص السؤال الأول على الآتي:

1- . مدى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية بالجزاءات التي يمكن أن تفرض عليهم نتيجة مخالفتهم؟

/للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل عبارات الاستبانة القسم الثاني (14) عبارة كما في الجدول (3).

البيانات الأولية واللاحقة المقابلة لـ (17) سؤالاً

رقم	البيان	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة
١	يؤثر الوعي القانوني على سلوك الطالب	3.95	1.06	مرتفع	
٢	يؤثر الوعي القانوني على سلوك الطالب	3.87	1.00	مرتفع	
٣	يؤثر الوعي القانوني على سلوك الطالب	3.86	0.99	مرتفع	
٤	يؤثر الوعي القانوني على سلوك الطالب	3.78	1.09	مرتفع	
٥	يؤثر الوعي القانوني على سلوك الطالب	3.68	1.02	مرتفع	
٦	يؤثر الوعي القانوني على سلوك الطالب	3.64	1.10	مرتفع	

سلوكهم وأحاديثهم وإدراكهم للعالم من حولهم، وبناء على ذلك لا تعني كلمة الوعي هنا مجرد الأفعال المتعمدة والمقصودة، ولكن العادات والتقاليد السائدة أيضاً، ويعرفه أيضاً: هو إدراك متضمن في التطبيق الفعلي للدستور والقانون في الحياة اليومية كجزء أصيل من فعل أي حدث تحكمه الثقافة الاجتماعية بكافة صورها. (الفضالي، 2016)

ونقصد في هذه الدراسة بالوعي القانوني: هو القدر الكافي والمناسب من المعرفة القانونية بالقوانين واللوائح الداخلية التي تنظم شؤون طلاب جامعة الشرقية الواردة في دليل الطالب (2020-2021) وإدراكهم وفهمهم لما هو قانوني وتوجههم إليها لمعرفة ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات.

طلاب جامعة الشرقية

وهم مجموعة الطلاب المنتمين أكاديمياً إلى جامعة الشرقية وهي إحدى مؤسسات التعليم العالي الخاصة تأسست في مايو (2009) وتقع في ولاية إبراء بسلطنة عمان.

دليل الطالب

هي الوثيقة التي تشتمل على التنظيم القانوني الذي تعمل من خلاله الجامعة، ويحتوي على رسالة الجامعة ورؤيتها، والقيم التي تتبناها، إضافة إلى اللوائح التي تختص بتنظيم شؤون الطلاب كالخطط الدراسية، والرسوم الدراسية، والإرشاد الأكاديمي، وقواعد تنظيم الاختبارات، والخدمات المتوفرة للطلاب، والانضباط الطلابي والعقوبات التأديبية وغيرها من التنظيمات.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، تم إعداد استبانة تتكون من قسمين: القسم الأول لقياس مدى اهتمام الطالب الجامعي بالقانون، ومدى اهتمامه بالاطلاع على التنظيم الداخلي في الجامعة المضمن في دليل الطالب. والقسم الثاني من الاستبانة لقياس مدى وعي الطلاب بالتنظيمات المتعلقة بالرسوم، والامتحانات، والانضباط الطلابي والعقوبات التأديبية.

تكونت الاستبانة من (17) سؤالاً جميعها من نوع اختيار من متعدد.

الجدول (1): توزيع أسئلة الاختبار حسب نوع الأسئلة:

نوع الأسئلة	عدد الأسئلة
مدى اهتمام الطالب بالقانون والتنظيمات القانونية في الجامعة	3
أسئلة تتعلق بموضوع الرسوم الدراسية في الجامعة	3
أسئلة تتعلق بموضوع الاختبارات في الجامعة	3
أسئلة تتعلق بالانضباط الطلابي والعقوبات التأديبية	8
المجموع	17

تتوافر في الاختبار مؤشرا صدق وثبات مقبولة؛ حيث قمنا بالتحقق من الصدق الظاهري عن طريق محكمين.

المعرفة القانونية، كإدارة الجامعة، والجانب الإعلامي، كما أن لأساتذة الجامعة الدور الأكبر في معرفة الطلاب بالثقافة القانونية الجامعية.

4- ونعزو الدرجة المتوسطة للوعي القانوني لدى بعض الطلاب في بعض جوانب الثقافة القانونية الجامعية، إلى عدم كفاية نشر الوعي القانوني في بعض الجوانب القانونية، خاصة تلك الجوانب التي لا تظهر حاجتها لدى الطلاب بصورة متكررة. فبعض القوانين واللوائح التي تخص -على سبيل المثال- الدفع، والرسوم، والقوانين التي تخص التسجيل والاختبارات، ترتبط بالطلاب فصلياً، فمعرفة الطالب بها أمر حتمي، كي يتمكن من البدء في دراسة الفصل الدراسي.

ينص السؤال الثاني على: هل توجد فروق بين نوع الطلبة (الطلاب - الطالبات) في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية بشكل خاص؟

للإجابة على متغير النوع (ذكر، أنثى) تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent-T- Test)، كما هو موضح في جدول (2)

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لاستجابة العينة على أداة الدراسة تبعاً لمتغير النوع

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكر	66	3.54	.86381	175	-.771	.442
أنثى	111	3.6384	.77844			

يتضح من الجدول (2) أن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى). مما يعني رفض الفرضية وهي: يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي الطلاب والطالبات بالقوانين واللوائح الجامعية، وخاصة المخالفات والجزاءات التأديبية لصالح الطلاب، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في مدى الوعي بالقوانين، واللوائح الجامعية، وخاصة المخالفات التأديبية. ونعزو هذه النتيجة إلى أن الطلبة جميعاً على دراية بدليل الطالب الذي يعطى لجميع الطلبة مع بداية دخولهم للجامعة، مما يعني أنهم جميعاً ذكورا وإناثا يتشاركون في نفس المعارف، كما أن التوجه نحو معرفة الثقافة القانونية لدى الجنسين جيدة، ويمكن إضافة أن الكثير من القوانين واللوائح ترتبط بالطلاب بشكل مباشر وفصلياً مما يجعل معرفتهم بها أمر محتمل وكبير، وبالتالي هذا الذي جعل لا توجد فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث في مستوى الوعي القانوني.. وهذا يتعارض من دراسة (زكي، وأمير 2011) التي كانت الفروق بين الذكور

يتضح من الجدول السابق أن مدى المتوسط الحسابي تراوح بين (3.25 - 3.95) مما يعني أن مستوى الوعي القانوني قد تراوح بين المرتفع والمتوسط، وقد حصلت العبارة السابعة في الاستبانة أعلى متوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري مقداره (1.06) وهي: "يعي الطالب الجزاءات التأديبية المقررة لأي فعل، أو قول، أو سلوك يחדش الشرف، والكرامة، والأخلاق، والمعتقدات الدينية"، بمستوى وعي مرتفع بينما جاءت العبارة الرابعة في الاستبانة "يعلم الطالب بالجزاءات التأديبية في حالة التهاون عن حضور الاختبارات في موعدها المعلن" بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (1.00) ومستوى وعي أيضاً مرتفع، بينما جاءت العبارة الأولى في الاستبانة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.99) وبمستوى وعي مرتفع وهي "يدرك الطالب النسبة الأولية المطلوبة للدفع من إجمالي مبلغ رسوم الدراسة في حالة أراد التقسيط إذا كانت الدراسة على نفقته الخاصة".

كما جاءت العبارة الثالثة في الاستبانة في الترتيب الأخير وهي "يدرك الطالب الفترة الزمنية الأقصى التي يمنع بعدها من المطالبة برد الرسوم في حالة حذف مقرر ما." بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري (1.11) ومستوى وعي متوسط، وجاءت العبارة الثالثة عشر "يعلم الطالب بالحالات التي من الممكن أن يُعطى فيها انسحاب إجباري من الجامعة كعقوبة انضباطية." في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.35)، وانحراف معياري (1.16) ومستوى وعي متوسط، أما في المرتبة الثاني عشر وهي ما قبل المرتبة السابقة جاءت العبارة التاسعة التي تنص: "يدرك الطالب الحالات التي يحق للجنة التأديب فرض غرامات مالية عليها." بمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (1.16) ومستوى وعي متوسط.

ومن خلال النتائج أعلاه نجد أن نسبة الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية بالقوانين واللوائح، والجزاءات التأديبية الناتجة عن مخالفاتهم، يتراوح بين المتوسط والعالي، وهذا يدعم الفرضية الأولى التي وضعناها في الدراسة، ويتعارض مع نتائج دراسة (زكي عبد العزيز بودي، وأمير إبراهيم القرشي 2011) التي كانت النتيجة في دراستهم أنه يوجد ضعف في مستوى طلبة عينة البحث في معرفتهم بالثقافة القانونية. ونعزو هذه الدرجات من المستوى إلى عدة أسباب نذكرها كالتالي:

- 1- هناك توجه لدى الكثير من طلاب الجامعة نحو معرفة القوانين واللوائح الجامعية، ومالهم وما عليهم من حقوق وواجبات.
- 2- سهولة الوصول إلى دليل الطالب الذي يضم التنظيمات التي تتعلق بالطلاب داخل الجامعة.
- 3- نجاعة ونجاح النوافذ التي من خلالها يتحصل الطلاب على

والإناث لصالح الإناث.

(زكي، وأمير 2011). ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن بيئة جامعة الشرقية بيئة مناسبة لتأقلم الطلاب الجدد بصورة سريعة، وانخراطهم مع الجانب التنظيمي داخل الجامعة، كما أن لجهود الجامعة في الأسابيع الأولى وخاصة الأسبوع التعريفي دور في معرفة الطلاب الجدد بالمعرفة القانونية الجامعية.

ينص السؤال الرابع على:

هل توجد فروق بين طلاب الكليات في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والمخالفات والجزاءات التأديبية بشكل خاص؟

للإجابة عن متغير الكليات تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في جدول (5).

جدول (5)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الكليات

الكليات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كلية الحقوق	78	3.61	.79
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	42	3.54	.91
كلية إدارة الأعمال	48	3.61	.82
كلية العلوم التطبيقية والصحية	6	3.67	.35
كلية الهندسة	3	3.57	.53
المجموع	177	3.60	.81

يتضح من جدول (5) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية تبعاً للسنوات الدراسية، وللكشف عن دلالة تلك الفروق بين المتوسطات الحسابية تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One-Way-ANOVA) لاستجابة العينة على أداة الدراسة تبعاً لمتغير الكليات، كما هو موضح في جدول (6).

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابة العينة على أداة الدراسة تبعاً لمتغير الكليات

مصدر التباين	مجموع	درجات	متوسط	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.192	4	.048	.072	.991
داخل المجموعات	115.356	172	.671		
المجموع	115.548	176			

أظهرت النتائج في جدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طلبة الكليات في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل

ينص السؤال الثالث على: . ما طبيعة الفروقات في متغير سنوات الدراسة بين طلاب جامعة الشرقية في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والجزاءات التأديبية بشكل خاص؟

للإجابة عن متغير عدد السنوات الدراسية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في جدول (3).

جدول (3)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير السنوات الدراسية

السنوات الدراسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سنة أولى	19	3.55	1.09
سنة ثانية	21	3.72	.66
سنة ثالثة	39	3.60	.63
سنة رابعة	39	3.59	.81
سنة خامسة	3	4.23	.25
درجة الماجستير	56	3.53	.88
المجموع	177	3.60	.81

يتضح من جدول (3) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية تبعاً للسنوات الدراسية، وللكشف عن دلالة تلك الفروق بين المتوسطات الحسابية تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One-Way-ANOVA) لاستجابة العينة على أداة الدراسة تبعاً لمتغير السنوات الدراسية، كما هو موضح في جدول (4).

جدول (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابة العينة على أداة الدراسة تبعاً لمتغير السنوات الدراسية

مصدر التباين	مجموع	درجات	متوسط	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.799	5	.360	.541	.745
داخل المجموعات	113.749	171	.665		
المجموع	115.548	176			

أظهرت النتائج في جدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى وعي عينة الدراسة مستوى الوعي بالقوانين واللوائح في جامعة الشرقية بشكل عام والجزاءات التأديبية بشكل خاص تعزى لمتغير السنوات الدراسية، حيث جاءت مستوى الدلالة .745 وهي أكبر من 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الثالثة التي تنص على: "يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي طلبة الجامعة المقدين من خلال سنوات الدراسة المختلفة لصالح السنوات المتقدمة." وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة

عام و المخالفات و الجزاءات التأديبية بشكل خاص تعزى لمتغير

- 2- عقد ورش عمل وندوات تساهم في نشر الوعي القانوني لدى طلاب الجامعة بما يحق الأمن والاستقرار النفسي والعلمي للطلاب.
- 3- تفعيل دور الإعلام الجامعي بشتى صوره لنشر الوعي القانوني لدى طلاب الجامعة.
- 4- تفعيل دور كلية الحقوق في الجامعة لنشر الوعي القانوني لدى طلاب الجامعة
- 5- دعم مكتبة الجامعة بالمرجع البسيطة والمهمة لتوعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم.
- 6- تعديل مسمى دليل الطالب بوثيقة الحقوق والالتزامات، بحيث تدل دلالة واضحة على أن دليل الطالب قانون يجب معرفته من جميع الطلاب وليس له طابع تنظيمي فقط.

الشكر والتقدير

تم إجراء هذا البحث بتمويل من وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار في سلطنة عمان، في إطار برنامج التمويل الجماعي، بموجب اتفاقية رقم (037/BFP/URG/CBS/21)

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المراجع

- الحرون، منى (2013) الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، البحث السادس، العدد السابع والثلاثون، (ص 260)
- بودي، زكي، و القرشي، أمير، (2011) مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل "دراسة حالة"، (المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، جامعة الملك فهد (ص 400)
- امام، ايمن (2018) مقرر مقترح في الثقافة قائم على المدونات الإلكترونية لتنمية الوعي بالمسؤولية المدنية المهنية لدى الطلبة المعلمة شعبة الجغرافيا، تاريخ الاسترجاع 17/سبتمبر 2022، (ص 176، 179) من https://pjas. journals.ekb.eg/article_99991_d2ff5b64e6982f694d0f4c8d85980a43.pdf
- بلاكفور، سوزان، (2019) لغز الوعي، (ترجمة عمرو شريف)، نيويورك: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، (ص 19)
- صعبانه، محمد، (دون تاريخ) الوعي القانوني بنظام ضبط مخالفات طلبة جامعة فلسطين الأهلية ودوره بالتزام الطلبة في الحياة الجامعية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد الخامس، العدد الأول، (ص: 401)
- عطوة، أحمد، (1999) علم النفس الاجتماعي اسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، (ص 90، 93)
- هاشم الطويل، هاشم، (2012) العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين ومؤسسات التنشئة والضغوط العامة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (ص: 4، 7)
- عيسان، صالح، و كاظم، علي، والمنذري، مريم، الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان، مجلة International Journal of learning Management Systems، (ص 189) تاريخ الاسترجاع، 10 سبتمبر 2022، عن www.researchgate.net

الخاتمة

بعد أن قمنا بدراسة ميدانية لدراسة مدى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية ومن خلال الاعتماد على الاستبانة ودراسة العينات فيه توصلنا إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها:

نتائج البحث

- 1- يتراوح متوسط الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية (عينه البحث) بالقوانين واللوائح الجامعية وخاصة المخالفات والجزاءات التأديبية بين المتوسط والمرتفع.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي الطلاب والطالبات (عينه البحث) في جامعة الشرقية بالقوانين واللوائح الجامعية، وخاصة المخالفات والجزاءات التأديبية.
- 3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين طلاب عينه البحث المقيدون في السنوات الدراسية المختلفة في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح الجامعية، وخاصة المخالفات والجزاءات التأديبية.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الكليات في عينه البحث في مستوى الوعي بالقوانين واللوائح الجامعية، وخاصة المخالفات والجزاءات التأديبية.

توصيات البحث

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

- 1- وجود وعي قانوني متوسط أو مرتفع هذا لا يعني وجود اكتفاء بهذا المستوى، لأنه هذه العينة ستخرج وتختلف في قادم السنوات، لذلك نحتاج إلى رتم في دمج الثقافة القانونية لدى مناهج الجامعة، وإعداد مناهج قانونية تقوم بمهمة زيادة الوعي القانوني لدى الطلاب، تقوم عليها كلية الحقوق

- الفضالي، مصطفى (2016)، الوعي القانوني، المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد الثاني عشر،
- الحسن، احسان، (2008) علم الاجتماع القانوني، دار وائل للنشر والتوزيع، ص91-98
- فتيني، عادل، و محمد، عبد الرحمن، (2020) الوعي القانوني والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية ومستوى الالتزام والرضا بالقوانين لدى طلبة كليات التربية جامعة الحديدة (دراسة تطبيقية على طلاب كلية التربية زبيد)، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 2، العدد 2، (ص 30،35)
- البوسعيدي، خليل، (2022/08/29)، مقابلة، رئيس لجنة المخالفات، تمت المقابلة بشكل إلكتروني.
- دليل الطالب لجامعة الشرقية (2021-2022) <https://www.asu.edu.om>

- كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

- نزار قشطرة، وآخرون (2023)، مستوى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية "دراسة ميدانية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 465-454.